

رؤوس الأنظمة العربية: الواحد والكثرة

هل تُفضي الانتفاضات العربية التي انطلقت عام 2011 إلى ما نشده من حرية وكرامة وعدل؟ ما الذي يجعل مسيراتها يمثل هذا التعثر واللم؟ لماذا سقطت أنظمة وتبأى أخرى أن تسقط ولو دكتت البلد أجمعين؟ ما الذي يجعل أنظمة قروسطية وضواري إمبريالية تبدو نصيرة للثورات؟ كيف يُقتل أن تكون «القاعدة» وشبيهاتها أجزاء من الثورات؟ ما هؤلاء الثوار الذين يطلقون إعلانات قتل طائفية وعنصرية ويكترهم كل من يملك المال؟ لماذا يتوارى الثوار الحقيقيون والشباب في بعض البلدان، ويتحولون إلى جرز معزولة، بينما يطغى من هم أشبه بالأنظمة أو أردادمنها؟ هل انقلب العسكر على الشرعية في مصر؟ إلى أين أخذ التدخل الخارجي ليبييا وإلى أين تأخذها الميليشيات؟ ما معنى المبادرة الخليجية في اليمن؟ أي آفاق في البحرين وسوريا؟

بحفاً عن الكليّ والمشارك

أسئلة كبيرة تحتاج إجاباتها من الجهد ما لا يمكن لأي فرد أن يجرؤ على التصدي له وحده، ومن الحيز ما لا يتبجحه المقام مهما اتسع. غير أن الضرورة تبقى أن يحاول الفكر وضع إطار للإجابة أو أن يبين منهجا عاما يمكن أن يُتَّبع صوبها. ولعل أول السبل أن يكون التمسك بتلك المقولة الأرستطية: «لا علم إلا بالتكليف». لا علم إلا ذلك الذي يتوَسَّل مقاربة شاملة تطال جميع أبعاد الموضوع المدروس وتهدف إلى الخروج بتمودج كلي أو نماذج كلية تتصف بالتجريد والشمول والاقتصاد. والسؤال، إذًا، لماذا تبدو الانتفاضات العربية على هذا القدر من التنوع، وهل ثمة أي شيء جوهرى مشترك بينها؟

انطلقت انتفاضات العرب جميعها لا من مؤامرة، كما يحلو للأنظمة أن تخدع نفسها والأخرين، بل من تبدل داخل جوهرى في العلاقة بين الحاكمين والحكوميين، على نحو لم يكتف به الحيلولة دون جزئ هذه العلاقة على سابق عهدها، بل فجرها أيضا ففتح المجال أمام احتمال نسخها وإقامة علاقات جديدة، ولعل «انفجار أزمة الديكتاتوريات» هو الاسم الذي يعبر عن تبدل تلك العلاقة بين الحكام العرب وحكوميتهم، حيث لم يعد بوسع تلك الديكتاتوريات إعادة إنتاج سيطرتها على الغرار السابق، وبات زوالها ضروريا بتغيير شكل الحكم على الأقل. عبر تحوّل ديمقراطى لم يعد ثمة مرعب منه، إلا بالفاشية أو الحرب الأهلية أو التدخل الخارجى.

يعكس التصور الجزئى والخصوصى للانتفاضات العربية، بينما هذا التصور الشامل مباشرة أمام ضرورة توصيف العلاقة بين الحكام والحكوميين ووجهة تحوّلها وانفجارها، وإزاء ضرورة تحليل طرفيها وتحالفت كل منهما، ومدى جذبية هذه التحالفات باختلاف الحلفاء الخارجيين والفئات الاجتماعية الداخلية ومدى تطورها السياسى، وإزاء ضرورة الدخول في المناطق التي تجري فيها ممارسات الجماعات وتغييرها عن أنفُسها، ومدى نجاحها في صوغ سيناريوهات وبنى بديلة وتوازن متجدد للقوى، فضلا عن تناول عيوبها أو وعيها، وتكتيكاتها... الأمر الذي يفتح باب العلم بهذه الظاهرة وتطورها أو تراجعها، ويهدف إلى دفاقك لا يتناح الدخول إليها في حال عدم فهم الفردة والخصوصية.

موجات الثورة ورؤوس النظام

نحن، إذًا، أمام فورات سياسية تنتقل من بلد إلى بلد



رنة يوسف - مصر

منذ أوائل العام 2011، وتشترك جميعاً في محاولتها زعزعة النظام بإسقاط رأسه والنظر للشعب وقواه السياسية بالحريات والحقوق الأساسية (التعبير والتنظيم والتظاهر والتنقل... فضلا عن تداول السلطة)، وهذا يعني فتح المجال العام أمام برامج وتحالفات وفرص يمكن أن تشكل مراحل تالية متقدمة (اقتصادية واجتماعية) من الثورة، إذا ما بين هذه البلدان جميعاً فهو في درجة النعام رأس النظام مع النظام، الأمر الذي يقاس بمدى حضور المجتمع المدني (أحزاب، حركات، جمعيات، نقابات، نواد) ودرجة استقلال الجيش عن رأس النظام. هكذا، لم يحتج إسقاط النظام سوى أيام في تونس ومصر، في حين احتاج تدخلًا خارجيًا في ليبيا ومبادرة خليجية في اليمن، ولا يزال يحتاج كل هذا الدم والخراب في سورية.

ما يقضى إليه سقوط الرأس هو زعزعة النظام ككل، الأمر الذي يعنى أزمنته. وعادة ما تتجلى الأزمت الكبرى التي تحل بالأنظمة السياسية في تغيير متتابع للحكومات، وتبديل للقوانين والدساتير، وإجراء شتى الانتخابات، وتقديم التنازلات الاقتصادية والاجتماعية... كل ذلك بهدف الإكتفاء بتعديلات طفيفة أحياناً أمام العاصفة من دون مس بجوهر النظام. وإذا ما انضاف إلى الأزمة سقوط رأس النظام وفتح المجال السياسى العام أمام الشعب وقواه، اشتدت تلك المحاولات الإنقيابية كثيراً، وتعمالت وتيرة جسد الثورة-النظام. دُفِع نحو التغيير الجذرى من جهة ومحاولة التكيّف والحفاظ على الوضع القائم بالترغيب و/أو التهيب من جهة أخرى. وهنا، أي بعد سقوط الرأس القديم للنظام، عادة ما تتضح له رؤوس متعددة، قد يصل الخلاف بينها حدّ الاحتراب، وكل منها ينظر إلى نفسه على أنه الخادم الأمثل لخلاص النظام.

أما من جهة الشعب وقواه الثائرة، فإن ما يعنيه سقوط رأس النظام وتملك المجال العلم هو انفتاح جدل الثورة / النظام على مصراعيه، وتتالي موجات الثورة موجة إثر موجة، كلما تكيّف النظام مع واحدة، أردفتها الثورة بأخرى جديدة

17 | 1

تناقضات الموجة الثورية الرابعة في مصر ودور الجيش. انهيار الليرة السورية الشديداً والسريع، كفصل من الحرب. و«فكرة» تشرح كيف يأكل الربيع نفسه. وتقديم لـالمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان».

2

بينما تواصل مدن الخليج القاحلة «شراء» مشاريع الثقافة والتطوير العمرانى، تحل كارثة معمارية تتمثل بضياغ التراث. مثال اليمن يوضح حال المنطقة: نص للمعمارية سلمى سمر الدملوجي.

3

يؤسس ملك المغرب الحالي سلطته على القرب من الناس بديلا من التعالي شبه الإلهى لمن سبقوه. وفي عيد الفطر، منت السلطات الإسرائيلية على فلسطينيي الضفة بالهوى في البحر... بحر من ذلك؟

4



(خاص «السفير العربي»)

وما يصح على مصر يصح بدرجات مختلفة على بقية بلدان الانتفاضات العربية. ففي تونس، ثمة رأس جديد للنظام القديم يفتح حجر عترة في وجه الانتقال الديمقراطي بعد الثورة التي أطاحت بين علي. وقد بلغ الأمر بالنظام «الجديد» حدّ ممارسة القتل والإغتيال لتتعالى العنافات بسقوط حكم الإسلام السياسى، وفي ليبيا، أذى التمشؤ الذي مثله التدخل الخارجى وما رافقه من تسليح وعسكرة إلى بلد تتنازع الميليشيات وشركات النفط بدل أن يتقدم باتجاه مزيد من الديمقراطيةية والمواطنة المتساوية. وفي اليمن، أعادت المبادرة الخليجية تماسك النظام ناقصاً رأسه القديم، بانتظار جولات جديدة. حتى في سورية والبحرين، اللتين لم تُسقط ألى رأس للنظام بعد، يبدو الأمر كما لو أن هذين البلدين إنبات بالقلوب للقاعدة العامة التي تقول بإسقاط رأس النظام وفتح المجال العام أمام الشعب الذي ظفر بحرياته السياسية تمهيدا لموجات جديدة. ويعنى الإنبات بالقلوب أن عدم اتّخاذ الثورة هذا المسار، لأسباب تعود إلى تمكّن النظام من التماسك بعون من حلفائه الخارجيين واستخدامه الوحشية القسوى، دفع بالثورة إلى ارتكاب أفدح الخطايا بتوسّل العنف والسلاح والطائفية، وأفسح في المجال واسعاً أمام التدخلات الخارجية ولعب القوى الإقليمية والدولية أدواراً تخريبية خطيرة على المدى البعيد. وما يكشفه كل هذا هو أن عزرات الثورة وخطاياها منذ تدخل منها قوى الثورة المضادة المتعددة، وأطواق نجاة للأنظمة لا تقدر بنحن. وأن هذه العثرات كفيلة بأن تضع على كف عقرت ليس مطالب الثورة الأصلية فحسب – الخبز والحربة والكرامة والعدالة – بل بنية البلد ومستقبله أيضاً، دافعة به في مهاوي التمرّق وتدمير الذات والانتحار الجماعى.

نائر ديب

كاتب من سوريا



النصر ملكية عامة

ما أحلى تلك المجابهة، رغم دمارها المهول على بلد صغير كيلبان، تقاطعت ظروف لتجعله ينبو عن كل الأمة، ورغم آلاف الأرواح للبذولة، وهي كثيرة في بلد صغير كيلبان. فالعدو كان واضحاً. والوفود العربية – والعالية – التي تابعت، جاءت لتعلن التضامن. يساريون وقوميون وإسلاميون وليبراليون، غالباً ما وفدوا معاً، فالحلظة تحمل على التسامي. وهي تدفع الى تغليب المشترك على الخلافات «الصغيرة». ولم يكن أحد ليسأل من هو السننى من الشيعي من المسيحي من الملحد. استقبال تلك الوفود اللبنانيون من كل صنف ومذهب وملة وراي، فخورون بالوقوع الذي حفروه بمواقفهم غير النقطعة، منذ احتضنوا المقاومة الفلسطينية ذات 1970، وأتاحوا لها أن تكتمل مشوارها. إلى أن تطلب الأمر احتلال إسرائيل لعاصمتهم البهية، بيروت، التي اكتسبت بذلك عن جدارة لقب ست المدن. نعم، نقالت إسرائيل مرات ولا نجفل. تحمل الهزائم ونسعى للانتصارات. نعم، حيرنا العدو. وفي فجر 14 آب/أغسطس 2006 أجبرناه على الانسحاب، وزغردت النسوة عائدات فوراً إلى قراهن وبلداتهن، رغم الثمن المدفوع... بفضل الثمن المدفوع.

مغرض من لا يرى الرابط بين تلك المجابهة وذاك النصر وبين الجومح إلى استعادة الذات الذي ميز الانتفاضات العربية منذ 2011، حيث نداء الحرية والكرامة يسابق مطلب الخبز والعدالة الاجتماعية. راحت حالة القمع والاستلاب والإذلال تغدو مرفوضة، تماماً كتجويج. بذرة التمرد هذه ارتوت بتأكيد لحظة التسامى تلك، وهو ما يجعل صمود 2006 ونصره ملكية عامة، تماماً كما هي انجازات التاريخ الكبرى التي لا يمكن حصرها بفقرة أو أرجاعها إليها، ما يفقدنا معناها. والأهم، ما يبدد أثرها.

سبع سنوات ليست مسافة كبيرة، كما قد يوحي الواقع الراهن الفارق في الاستقطابات الذهبية والأثنية، وصراعاتها، هي تعريفاً بلا أفق، ولا يوجد فيها منتشر ومهزوم، حتى لو هيمن هذا واندرح ذلك، إذ لا يُبنى عليها شيء، بل هي ريح صرصر، سبع سنوات كأنها البارحة. ويمكن أن تكون غداً.

نهلة الشهال

تقف في موقع وسط شديد الخطر بين الثورة التي يصفها باركس بالرجوازية، والأخرى التي يصفها بالبروليتارية. ففي صفوف الثورة كثير من القوى التي هي، في حقيقتها، من قوى النظام أو من المرتعنين لقوى إقليمية ودولية لا مصلحة لها في الثورة ولا في ما يمكن أن تحصله الشعوب من تغيير جذري، خاصة في منطقة حيث النفط وإسرائيل. وبالقابل، فإن في الثورة طبقات شعبية بلغت أقصى الفقر وانغلاق الأفق، فخرجت تطالب الحرية والخبز والعدل والكرامة. ومن المرجح أن تربط قريباً بين كل ذلك وبين نهج ثروات المنطقة ووجود إسرائيل، ولذلك يدور الجدل والصراع حاميني الإخفاق والنجاح. ولدى مقارنة باركس تلك الثورات التي وصفها بأنها بروليتارية بالثورة البرجوازية التي سبقتها، رأى أن الأخيرة، كالتي حدثت في القرن الثامن عشر، تندفع كالعاصفة من نجاح إلى نجاح، وأثارها الدرامية تفوق بعضها. بعضاً، ويبدو فيها الأشخاص والأشياء في إطار باهر وفاج، ويكون كل يوم مشعباً بالحماسة والنشوة. بيد أن هذه الثورات قصير، فسرعان ما تدرك نقطة الأوج وتختم على المجتمع وخمة السكر الطويلة الممّصة قبل أن يستطيع أن يتقاطعت نفسها بصورة متواصلة أثناء سيرها، وتعود ثانية إلى بدا أنها انجزته لتدأه من جديد، وتسخر من نواقص محاولاتها الأولى ونقاط ضعفها وفتحتها باستقصاء لا رحمة فيه، ويبدو أنها تطرح عدوها أرضاً لا نشيء إلا لا يتمكن من أن يستمد قوة جديدة من الأرض ويهضف ثانية أمامها وهو أشد عتواً، وتنكص المرة تلو المرة أمام ما تصف به أهدافها من ضخامة غير واضحة المعالم، وذلك إلى أن ينشأ وضع جديد يجعل أي رجوع إلى الوراء مستحيلًا وتصرخ الحياة نفسها قائلا بصراحة: «هنا روديس، فلنقف هنا»، هذا الغل الذي قيل في إحدى القصص لفشار كثير الكذب، زعم أنه قفز قفزة هائلة في رودوس.

تبدو الثورات العربية، بما تتسم به من طابع شعبي، كأنها

تجيرها على مزيد من التكيّف والتنازل في محاولة لتلافي السقوط.

قياس على مثال

لعلّ الثورات التي انطلقت في أوروبا من بلد إلى بلد في العام 1848 تصلح بشكل ما للاستعارة وتوضيح ما تشهده البلدان العربية منذ 2011. فمع بداية العام 1848، اشتعلت أوروبا بثورات شعبية ضدّ الإستبداد الملكي والاستلاب الرأسمالي، لم تلبث أن أخفقت وأغرقت بالدماء في كل مكان. غير أنّ أوروبا لم تعد بعدها كما كانت قبلها، وبذلك جمعت بين الديمقراطية والنجاح. ولدى مقارنة باركس تلك الثورات التي وصفها بأنها بروليتارية بالثورة البرجوازية التي سبقتها، رأى أن الأخيرة، كالتي حدثت في القرن الثامن عشر، تندفع كالعاصفة من نجاح إلى نجاح، وأثارها الدرامية تفوق بعضها. بعضاً، ويبدو فيها الأشخاص والأشياء في إطار باهر وفاج، ويكون كل يوم مشعباً بالحماسة والنشوة. بيد أن هذه الثورات قصير، فسرعان ما تدرك نقطة الأوج وتختم على المجتمع وخمة السكر الطويلة الممّصة قبل أن يستطيع أن يتقاطعت نفسها بصورة متواصلة أثناء سيرها، وتعود ثانية إلى بدا أنها انجزته لتدأه من جديد، وتسخر من نواقص محاولاتها الأولى ونقاط ضعفها وفتحتها باستقصاء لا رحمة فيه، ويبدو أنها تطرح عدوها أرضاً لا نشيء إلا لا يتمكن من أن يستمد قوة جديدة من الأرض ويهضف ثانية أمامها وهو أشد عتواً، وتنكص المرة تلو المرة أمام ما تصف به أهدافها من ضخامة غير واضحة المعالم، وذلك إلى أن ينشأ وضع جديد يجعل أي رجوع إلى الوراء مستحيلًا وتصرخ الحياة نفسها قائلا بصراحة: «هنا روديس، فلنقف هنا»، هذا الغل الذي قيل في إحدى القصص لفشار كثير الكذب، زعم أنه قفز قفزة هائلة في رودوس.

تبدو الثورات العربية، بما تتسم به من طابع شعبي، كأنها

الأوروبيين رياض (المنازل التقليدية) يستأجرونها، بعضهم صار سمساراً يجلب زياته من بلده الأصلي. صار المغربي مندهبشاً من تفوق الغرباء في بلده، وتفسيره للأمر هو «هذا بلد يعطي للبراني».

لقد انطلق موسم الهجرة إلى الجنوب.

ما الذي يبحثون عنه؟

بما أن الطبق الثقافي فارغ في المدينة فلم تبق إلا أطباق اللحم الحي والطبخ لتسليسة السياح. على هذا المستوى ليس لدى مصطفى سعيد بطل الطيب صالح ما يجفل منه، هو الذي ذهب إلى لندن للانتظام للسودان بمدفعه من بنات الانجليز، مستعمري بلده. في المغرب، مرّ على أطفالنا كثيرون من أصحاب النفوذ، إعلاميون وفنانون، بل وزير فرنسي سابق كان يقصد مراكش ليستمع بإنزال سراويل الأطفال

عضلاتهم في الأسواق الشعبية، وبعد الانتقاء هاجروا إلى أوروبا. وهكذا تشكلت صورة المغربي في أوروبا: فلاح أمني يملك بعضلاته ليرسل جلّ دخله لأهله في «البلاد». مع الجيل الثالث من أبناء المهاجرين صارت الصورة أفضل. جمال الديبوز ورشيدة ذاتي أيقونة هذه المرحلة. بينما تلجج صورة المهاجر هناك، تتعرض صورة الأوروبي لهزرة. يحتاج الأمر قلب ما قام به إدوارد سعيد لنرى الوجه الجديد للأوروبي في الجنوب.

في مراكش وأغادير «تبلد» (من البلد) كثيرون منهم. سياح – كهول غالباً – استقروا في أحياء شعبية. تعلموا اللهجة المحلية. يقومون بكل الأشغال اليدوية بأنفسهم. وهكذا لا يُشغلون المغاربة. أوروبي نجار؟ أوروبية تطبخ الطاجين؟ عجب. ولدى هؤلاء



مهند عرابي - سوريا

محمد بنغريز

كاتب وسينمائي من المغرب

ملف

تناقضات الموجة الثورية الرابعة

دور الجيش المصري في «30 يونيو»

أنتجت الثورة المصرية حتى الآن أربع موجات ثورية، عميقة ومركية ومتناقضة كثيراً في ظاهرها وفي بنيتها فاعليها، فاللوجة الثورية الأولى رفعت شعار «الجيش والشعب يد واحدة»، وعلى النقيض منها، نادت الموجة الثورية الثانية المتقلّبة في معركة محمد محمود، بإسقاط حكم العسكر. ثم جاءت الثالثة (يناير 2012 في ذكرى محمد محمود وبعدها مروراً بالإعلان الدستوري) لتزحف على مراكز السلطة التي لم تتغير، مبدية معارضة شرسة للإخوان المسلمين وبلعغ إعادة إنتاج حزب وطني جديد وسلطة متحكر المجالين العام والسياسي، وظلت المعركة مع الأمن متمثّلا في الداخلية مشتعلة. في المقابل، جاءت الموجة الرابعة (30 يونيو) لتستعيد شعار اللوجة الأولى مرة أخرى.

وعلى كل حال، فالتناقض هو السمة الرئيسية لأي ثورة، وبالأخص الثورات الكبرى والمنتدة. فنجاح الثورات غالبا ما يكون مرتبطا بدخول عناصر من بيئة النظام القديم على خطوط الثورة نفسها، ما يوفر إمكانيات أوسع لإحداث قطيعة مع الماضي، حيث ترى أطراف من النظام القديم استحالة الدفاع عنه حتى النهاية، وتصيح مناصرتها تهديدا وجوديا لها. وهذا هو الحال مع أجهزة الدولة المختلفة، ولعل نظام مبارك التي دعمت الموجة الرابعة. ولعل أبرز عناصر النظام القديم هو الجيش المصري. فسرعة تدخله تطرح سؤال الانقلاب والمؤامرة.

إلا إن ثمة شيئا لم يتغير كثيراً بين الموجة الأولى في 25 يناير 2011 والموجة الأخيرة، فينذ البداية، كان هناك ثلاثة خطوط للفل شكلت العملية الثورية، فهناك ثورة بداخلها توجه إصلاحي محافظ، ويحيط بهما بصورة دائمة احتمال الانقلاب العسكري.

الخط الثالث: الانقلاب العسكري

لماذا ناصر الجيش الموجة الرابعة؟ راوحت تحليلات السياسيبن والإكاديميين في مصر للجيش منذ الثورة بين خطاب الوطنية المجدّد للجيش، وهو كثيرا ما يتسم ببطانة وكشحيات... وبين التعامل مع الجيش كحفنة من الرترقة لا يسعون إلا وراء المال. والحقيقة أن كلا التصويرين يبدو إختزاليا ومعبأ بالأيديولوجيا أكثر منه بالتحليل والتفسير.

ففي الموجة الأولى، أراد العسكر قطع رأس الملك فحسب. أو الإسهام بذلك. لتحدّية غيب الثورة أو إخفاها، بما يسمح بالحفاظ على النظام علم وتركيبة ونمط السلطة فيه، وبما يتيح لهم السيطرة على مقاليد الحكم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وإعادة إنتاج النظام القديم للحفاظ على مكتسباتهم الاقتصادية والاجتماعية. وربما ساند العسكر الثورة في بدايتها لمحاربة مشروع التوريث والحفاظ على الجمهورية.

إلا إنه علينا أن نتساءل ماذا تعني الجمهورية للعسكر؟ في الديكتاتورية العسكرية. هذه الإجابة مستمدة من عمق التجربة التاريخية المصرية الحديثة، فبداية نشوء تلك الفكرة كانت مع أحمد عرابي. والقراءات الجديدة للتاريخ توضح أن العسكريين المحيطين بعرابي، وعرابي شخصيا، كانوا يطمحون لإنشاء تلك الديكتاتورية، بل أحيانا كان يصل الأمر إلى حد احتكار المدنيين. وهذا الشكل أو التصور للنظام كان هو الوحيد القادر على إعطاء غطاء شرعي لوجودهم كأشخاص يمكن أن يستمرروا في الحديث باسم الجماهير، وبما يضع الجيش فوق كل الكليانات السياسية والاجتماعية الأخرى التي من الممكن أن تعبر عن الدولة والمجتمع. وكان ذلك السبب الرئيسي في تفكك الكثير من النخب المدنية والبنّية عن عرابي الذي لم يتورع عن إشهار سيفه عند اختلاف وجهات النظر.

طموح العسكر وتناقضاته

وتكرر الطموح نفسه والتصور عند الضباط الأحرار الذين كان أوليهم يتنمون إلى قطاعات مثل

«الإخوان المسلمين» و«مصر الفتاة» أو متأثرين بها. ومن الأيام الأولى للحركة المباركة - انقلاب 1952 الذي تحول لاحقا إلى ثورة - دار نقاش طويل بين الضباط الأحرار حول اتجاهين: الأول تحقيق ديكتاتورية عسكرية والثاني إنشاء ديموقراطية. إلا ان الجمهورية كانت تعني لهم الخيار الأول. وكان ثمة عداء عند أغلب تلك التنظيمات للأفكار الديموقراطية، وكانوا ذوي تطلمات محافظة ورجعية، بالإضافة إلى احتقارهم فكرة التعددية ورويتها ككتشزم وتحلل. ومنذ الانقلاب، والمؤسسة العسكرية في مصر تعاني ازدواجية في التعامل مع ما يسمى بالشعب المدني. فكما يشير المؤرخ شريف يونس، هناك حالة من «تقديم الشعب»، حيث قام الانقلاب باسمه ودفاعا عنه، وفي الوقت نفسه هناك احتقار كامل للمدنيين ولشعب التسبب باستمرار الاستعمار والتحالف مع الإقطاع الفاسد. ولم يكن صدفة أن يعيد الضباط الأحرار إنتاج عرابي كبطل وطني وأسطورة شعبية وثورية، وبدات الأغاني والأشعار الوطنية تلتف حول الجيش. ونضب الجيش نفسه ليس فقط كوصي للشعب بجهاز الدولة المصرية بل بالوطن ذاته، وكسيد علم، حيث أصبح المسؤول عن السيادة وأصبحت السيادة تحل فيه وفي رموزه. ومن هنا نستطيع فهم خطاب الجيش عن نفسه، وبالأخص في مؤسسة واحدة من خلالها، ولم يكن عجبا أن يحتوي خطاب مبارك ومرسي والجيش على فكرة تصوير النقد والتمرّد كإهانة للاب والسيد في الوقت نفسه.

يمكن فهم هذا القدر من عدم التجانس، واختلاف الرؤى بين المجلس العسكري والحركة الثورية في الشراع المصري. فالثورة كانت «تريد استعادة الجمهورية»، على حد وصف د. هبة زؤوف. وكي تكون أكثر دقة، يمكننا القول إن الثورة تعهدت ببناء جمهورية جديدة على قواعد وأسس نواتج طموح الثورة ونشائها، وليس فقط استعادتها. ويبدو الصراع الحقيقي حول نمط السلطة وتجلياتها في شكل الممارسات المختلفة. فالثوار مجمعون على رفض شديد للدولة البولييسية. وهم لم يقفوا بالثورة لإحلال تسلط «الداخلية»، ومن بعدهم الإخوان، محل تسلط العسكر.

بل هناك عداء شديد لنمط السلطة العسكرية على العموم. فالثورة قامت ضد بني القبع والقهر المختلفة. من السلطة الأبوية إلى هيمنة الأمن على السياسة والنواحي الاجتماعية المختلفة، وهما خاصيتان أصيلتان في تركيبة السلطة العسكرة. والمشروع الثوري يتجه نحو تفكيك تلك السلطة. في المساحات المدنية - بخطوات متسارعة أحيانا ومرتبكة ومتعقّرة أحيانا أخرى. والعسكر يعتقدون أنهم من خلال ذلك الانقلاب المتدخل مع الثورة يمكنهم إخضاع الجماهير مرة

أخرى، وبعهدا يتوقع الانقلاب على الحالة الثورية.

انقلاب غير مكتمل الأركان

ويجب الأخذ في الاعتبار أن الانقلاب هنا لا يعني بالضروة استمرارية العسكر في الحكم المباشر على رأس الدولة، فهناك تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية على المستوى المصري والعالمي تجعل هذا امرا عسيرا للغاية، وقد جعل تطور نظم الحكم وانماط الاقتصاد والسلطة لا تتركز فقط على جهاز الدولة، بل على شبكات مصالح على مستوى داخلي وعالمي متجاوز للدول أحيانا، وكانت الانقلابيات العسكرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي قد ارتبطت باحتلال نخبة عسكرية ما لرأس الدولة والاتصاف به وبناء ما سمي برأسمالية الدولة. أما الآن، ورغم أن جهاز الدولة ما زال يهما وفعلا لأقصى درجة، إلا انه أصبح عقدة في شبكة معقدة، ولم يصبح كلا في ذاته ولذاته. وبهذا نستطيع فهم حرص المجلس العسكري في الفترة الانتقالية على حكومة الجزوري مثلا، التي ترسخ الدولة القديمة العميقة وتحافظ على نخب وقيادات النظام السابق نفسها، بالأخص في الصف الثاني والثالث، ونستطيع أيضاً فهم قفز المجلس العسكري بالكليّة على السلطة في شكل انقلابي في نمط الخمسينيات أو الستينيات. فمصالح المجلس العسكري مرتبطة بالدولة ومتجاوزة لها في الوقت نفسه، ولا يوجد لدى المجلس مشروع سياسي تتطلب ترؤسه للدولة مباشرة، لكن توجد مصالح اقتصادية واجتماعية تتطلب توغله في الدولة، وجوده فوفاها وخارجها لا على رأسها. فبشكلها تطورت وتغيرت النظم وأنماط الحكم، وحتى أنماط الثورات، يجب أن نأخذ في الاعتبار تطور وتغير الانقلابات.

الجيش بين لحظات الاستثناء والأستقرار

وكي نفهم تدخل الجيش الأخير، فعلينا النظر اليه من خلال مصالحه الاقتصادية والاجتماعية في حالات الاستقرار، ومن خلال الدولة في حالات الاستثناء مثل الثورة. فالدخل الاقتصادي فقط سيجزع عن تفسير تدخل الأخير، ببساطة لأن الإخوان قاموا بتنفيذ كل تطلمات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتبنيها في الدستور السابق رغم أنف الثوار. ولم يتورع مرسي عن التهديد بالحاككات العسكرية، وغازل الجيش في كل محفل. بل إن الجماعة كمؤسسة كانت تعتمد لنشوي الثورة وتصوير أيمانها على أنهم معادن ولبشيرة المصري «العظيم، ويهددون سيادة الوطن ويسعون إلى الوقيعة بين الشعب والجيش. والحقيقة أنه لم يكن هناك توجه ثوري معاد للجيش في ذاته أو سيادته ودوره العلم، بل كان وما زال هناك تمرد حقيقي على عسكرة المجتمع والدولة والسلطة.

ويعمل الجيش في لحظات الاستثناء من خلال منطق



غرافيتي في القاهرة (من صفحة revolution graffiti المصرية على «فايسبوك»)

الدولة والحفاظ عليها، حتى لو كان ذلك عكس مصالحه الاقتصادية والاجتماعية. وما سرع تدخل الجيش هو تهديد الإسلام السياسي بسيئاريوات الحرب، وتحديد الحرب الأهلية، مثل الجزائر التي والصومال وسوريا. وقد أعرب السيسي عن قيم الوصاية والحماية في خطابهاته المختلفة حيث جاءت بصيغة «إحنا ميبقاش لينا لازمه لو سبنا حد يهدد الشعب المصري»، وأيضا معبرا عن الخوف من تفكك الدولة المصرية «العظيمة». ومما زاد تماسك الجيش في الأحداث الأخيرة هو المحاولات المستمرة من قبل الإسلاميين للترويج لفكرة أن الجيش قد انقسم على نفسه وأن أسلحة كثيرة تدعم مرسي والشرعية الزعومة.

ضرورة الانتقال إلى التفصيل

هل يعني هذا كله تهاهي الجيش مع الثورة؟ بالطبع لا. هناك تعارضات جوهرية بين قيم هذين الخطين. لكن السؤال الفعلي هو هل يتصادم الجيش مع الثورة مرة أخرى. مثلما حدث مع المجلس العسكري في الفترة الانتقالية الأولى؛ الإجابة نعمته بمدى وجوده في المشهد السياسي وتحكمه الظاهر بمقاييد الحكم المباشر بعد أن تعدا الأوضاع نسبيا مع الإسلاميين. فقيادة السيسي حتى الآن تَصُدّرَ للدينين في الأمور السياسية، مثل البرادعي والبلبلاوي وآخرين، ويتصدر السيسى المشهد الأمتي، وهو أمر مقبول في تقسيم وتوزيع الأدوار. ولو بدأ الجيش بالتحي تدريجاً من صدارة الشهيد، فسيصبح شعار «يسقط حكم العسكر» لا محل له. ولهذا ينبغي تفكيك شعار يسقط حكم العسكر الى عدة عناوين تفصيلية، مثل تفكيك هيمنة العسكر على مساحات سياسية مدينية واسعة، هيمنة على الخيلة الاجتماعية، تحجيم دوره من خلال

الدستور، وعدم توغله على مساحات السياسة الاقتصادية، تحيية الكاملة من الحياة السياسية والديموقراطية، حماية الجيش من تدخل السياسيين والسياسية في عمله الإحتراقي، حمايته أيضا من استخدامه كأداة سياسية. فليبدأ دولة سلمية يجب إحداث توازن بين المؤسسة العسكرية والمساحات المدنية، وعدم طغيان أحدهما على الأخرى. وهي أمور تحتاج لعمل ثوري استراتيجي وليس مسلكا متشنجا وتصاميا بدون مبرر. وهو ما يبدو حتى الآن غائبا عن الأفق.

علي الرجال

باحث في علم الاجتماع السياسي متخصص في الدراسات الأمنية، من مصر

السفير العربي

106 أيام مرّت على الإضراب عن الطعام الذي ينفذه 5 من الأسرى الأردنيين الـ 25 في السجون الإسرائيلية. وقد حذّر نادي الأسير الفلسطيني من خطورة الوضع الصحي لأربعة من الاسرى الأردنيين (منير مرعي وعلاء حماد ومحمد الريماوي وحزمة الدباس) المضربين عن الطعام في مستشفّى «سوروكا» في مدينة بئر السبع.

مواقع

شريكة / صديقة



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان

مركز (غير ربحية)

نضال حقوقي

ميداني وإعلامي... وسياسي

تأسس «المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان» (PCHR) في العام 1995 غداة اتفاقيات أوسلو بفترة قصيرة. وتلك ليست مصادفة. إذ كرسّت تلك الاتفاقيات الاحتلال بدلا من أن تنهيه من جهة، لكنها أنتت من جهة ثانية حدا أدنى من شروط العمل للمركز. هكذا، يعلن القميون على المركز الحقوقي-الاعلمي أن فلسفة عملهم تنطلق من واقع أن قطاع غزة لا يزال تحت الاحتلال المباشر وفق معايير القانون الدولي، وذلك بعد إغرابهم عن أسفهم لكن عملهم يتركز خصوصا في القطاع نظراً لقيود الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، وبطبيعة الحال في القدس وأرجاء فلسطين 48. من دون أن يحول ذلك دون فتح المركز فرعا له في رام الله. لكن، وإن كان أعضاء فريق عمل PCHR يركزون موقفهم ذلك إزاء الاتفاقيات الفلسطينية-الإسرائيلية، إلا أنهم يشيرون من ناحية أخرى إلى أن عملية السلام والتحوّلات السياسية التي تلتها وقيام مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية، خلقت دوراً نشطاً للمركز من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والعمل على تنمية وتعزيز بناء الديموقراطية ومؤسسات المجتمع الفلسطيني والسعي لتطوير نظام قانوني ديموقراطي في فلسطين». وهذا لا يتناقض في شيء مع الجهد المركز باتجاه ملاحقة الجرائم الاسرائيلية، ومعاها «محرمو الحرب» الاسرائيليون وذلك على امتداد الكركة الأرضية وبشكل يزعمهم فلا يبعد والحيلولة دون إفلاتهم من العقاب.

انطلاقاً من ذلك، يعمل المركز منذ العام 1995 على متابعة وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها، وتقديم المساعدة القانونية للأفراد والجماعات، وأعداد الأبحاث والدراسات المتعلقة بسيادة القانون وأوضاع حقوق الإنسان للسلطنتيين في غزة. ومن بين علامات الجهد المبذول من قبل المركز وفريق عمله برئاسة مديره العام المحامي راجي الصوراتي، تمكّنه من اكتساب صفة استشارية خاصة لدى «المجلس الاقتصادي والاجتماعي» التابع للأمم المتحدة، وعضوية في عدد كبير من اللجان والمؤسسات الحقوقية الدولية والعربية، وحضده عدداً من الجوائز المعنية بحقوق الإنسان.

أمام نشأة بعثة الشموالية، بات للمركز، المتمسك بطابعه غير الربحي، تمويل عالمي من 12 هيئةً ومؤسسة خاصة أو شبه رسمية، جميعها أوروبية وأميركية.

إلى جانب العمل القانوني والميداني والإحصائي والاستقصائي والبحثي الأكاديمي للمركز، يجد زائر الموقع عملاً صحافياً احترافياً من خلال مجموعة المقالات والتحقيقات الصحافية. فضلا عن ذلك، يصدر عن المركز نشرة إعلامية شهرية بعنوان «النظار» (متوفرة بصيغة PDF على الموقع الإلكتروني للمركز). عمل إعلامي تكمله التقارير الأسبوعية والسنوية الشاملة لمختلف إهتمامات المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. الترجمة إلى الانكليزية لحتوى الموقع الإلكتروني للمركز مرضية، فضل وتعاونين كثيرا ما يتأتون إلى غزة للمساعدة، عاماً بل لعنوانه على الانترنت 5000 متابع على «تويتر»، وحوالي 9500 معجب على حسابه الفاييسبوكي. أما قناته على موقع «يوتيوب»، فتحتوي على عشرات التسجيلات بالصوت والصورة حول القضية الفلسطينية وعناوينها.

http://www.pchrgaza.org/porta/ar/

فكرة

حين يأكل الريح نفسه

تغييرات بنيدوية كثيرة طرأت على مفهوم الريح والأنظمة الريحية ومعايير تصنيفها، لكنّ تعريف التوظيف كأداة لتعزيز زبائنية السلطة واستقرارها وشراء ولاء الرعايا. ظلّ ثابتا في جميع تعريفات الريح. وقد استقرّ التعاطي من هذا المنظور مع خلق الوظائف في القطاع العام داخل دول مجلس الخليجي. ومع انطلاق الانتفاض العربية عام 2011، بدأ أن سلطات دول القطاع التعاون قرأت جيدا خطر ملازمة كاد لإبعاد العمل في دولة كالسعودية، حيث 60 في المئة من المواطنين الرعيي يأكل نفسه.

وما لم يوضحه تقرير الصندوق، قاله الفرنسي هوغو ميشرون، للتخصّص بالإقتصادات الريحية لدول الخليج، في مقابلة الأسبوع الماضي مع صحيفة «ليبراسيون»: «94 في المئة من اليد العاملة القطرية موظفة في القطاع العام، بينما تبلغ هذه النسبة 90 في المئة في الإمارات و75 في المئة في السعودية، بموازاة بقاء 25 في المئة ممن هم في سن أقل من 25 عاماً، عاطلين عن العمل في دولة كالسعودية، حيث 60 في المئة من المواطنين سنهم أقل من 20 عاماً.

يتوقّع معظم الخبراء أن ترمي دول مجلس التعاون الآف المليارات الإضافية لمحاولة خلق الوظائف الجديدة في القطاع العام، لكن هذه الوسيلة لن تكون قابلة للاستمرار، بما أن دول مجلس التعاون (46 مليون نسمة) تسجّل حاليا، بحسب the economist intelligence unit، أعلى نسبة نمو ديموغرافي عالمياً. ولن تم يقنن بصعوبة مواصلة اعتماد التوظيف كأداة لإبعاد شبح الاحتجاج، فليتنكّر أن دولة كالبحرين لم تتمكن من تفادي انتفاضة العام 2011، رغم أنها استحدثت آنذاك 20 ألف وظيفة عامة جديدة لمواطنين.

لقد عاش النظام الريعي حين كان عدد المواطنين الخليجين لا يتجاوز بضعة ملايين، وهو اليوم يفقد قوّته مع وصول عدد المطلوب شراء ولاءهم إلى ما يناهز الخمسين مليونا.

أرنست خوري

شبل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون - باريس

يُرَجَّح أن تدخل دولة قرغيزستان الواقعة في وسط آسيا، نادي مصدرَي العمالة المنزلية إلى السعودية، بعدما أوقفت الرياض استقدام هذه العمالة من اثيوبيا واندونيسيا وكينيا. ويزيد عدد العمال المنزليين في المملكة عن المليون، تنفق العائلات السعودية عليهم بحسب صحيفة «الشرق» نحو 21 مليار ريال سنوياً (حوالي 5.6 مليارات دولار).

في الكارثة المعمارية وضياع التراث: نماذج من اليمن



من أعلى دار آل باصهي يمكن رؤية ساحة مسجد الجامع وأسطح المباني الميّتة ب«النورة»، وهو نوع من الكلس (© Salma Samar al-Damijui 2013)

قصور الدر في عهد الاشرافيين في أوائل عقد السبعينيات.

كما تم صرف مبلغ لترميم مبنى قصر الحكم، «حصن الرناد»، بعد أن تنقل التحويل من يد مقاول إلى آخر. إلا أنه وعلى الأقل، فقد تم تنظيف المبنى وإعادة تأهيله وإزالة آثار السجون الذي كان قد تم تشييده داخله، وكل المخلفات والإنشاءات التي بنيت على جدار القصر. وهذه قصة تريم التي انتعشت من خلال دار «المصطفى»، المؤسسة الدينية التي يؤمها الطلبة من جميع أنحاء العالم لتعلم الإسلام المعتدل، بينما فقدت المدينة روحها المعمارية المميزة وأسس التخطيط في مبانيها وشوارعها وساحاتها المميزة، وبقيت مأثرها في مقبرتها المشهورة التي حافظت على تنظيمها وإرثها الهندسي، وبعض المساجد المتفرقة مثل الحضار وعبيد. وما زال أمر بناؤو حضرموت من تريم، وعماد المعلة (جميع مُلم) ينتسبون إلى تلك المدينة.

أما شبام فهي ما لبثت أن كرمت بوفا من أكثر من 40 شخصاً من اليمن أتوا لبشاركوفا في التالف في ماليزيا، واستلام الجائزة. وما أن غادر فريق الـ GTZ وانتقل إلى «زبيد»، حتى تم إغلاق الحقول التي يعملون عليها لسوء الحالة الأمنية. واليوم تعاني المدينة من تراكم إهمال صيانة بيوتها الشاهقة، إلى أن انهار أحد المباني المأهولة. وكان برنامج ترميم مباني شبام استمر إلى آذار /مارس 2010، وتم التدخل في حوالي 310 مباني، وبقي 130 مبنى لم ترمم، وبعضها في حالة خطيرة.

شيء من الاكتراث يا قوم!

وفي بداية شهر آذار /مارس 2013 نزلت على وادي حضرموت أمطار غزيرة عُزّت المدينة والمباني الطبيعية إلى أضرار، شملت تشققات وتصدعات في بعض سطوح المباني مما أدى إلى تسرب المياه إلى الداخل وانهيار السقف بالكامل. وحدث ذلك أيضاً بسبب عدم وجود مشروع متين للصرف الصحي، حيث أن أغلب البيوت تحولت إلى نظام صرف حديث ما تسبب بتسرب كميات كبيرة من المياه أسفل مدينة شبام مقارنة بأسلوب الصرف القديم الذي بنيت على أساسه هذه المدينة.

وفي غياب ميزانية للصيانة أو للترميم أو للقيام بأعمال طارئة بعد اختار السيول أو الانهيار، أصبحت شبام تعاني من تراكم الإهمال والاعتراء والأخطال التي تفتك في هياكل السقوف والمباني. ومن الجدير بالذكر أن أعمال البناء وإعادة التأهيل التي قامت بها مؤسسة دوغن (بالتعاون والمشاركة مع سواها) أدت إلى حياتها جائزة لوكاس (Locus) (الجائزة العالمية للعمارة المستدامة). وقد نجحت المؤسسة بعد ستة أشهر من المراسلات وتبادل التقارير التي تمويل الجزء الطارئ والسريع من الأعمال المطلوبة. وأهم هذه، تقوية وإعادة تدعيم وبناء الأجزاء المنهارة من الدور ومعالجة تدخل أسطح المباني وتصريف المياه لتفادي أي تسرب إلى داخل المباني، وصيانة المناطق الحساسة وحمايتها. هذا على المدى المباشر. علماً أن البيلغ المطلوب للصيانة والأعمال على المدى المتوسط (تنفيذ برنامج ترميم 50 مبنى) كمرحلة أولى لا تتعدى كلفته 150.000 دولار، وهو مبلغ زهيد مقارنة بالبرود الذي ينتجه هذا المبلغ في صيانة وإعادة تأهيل المباني، بما في ذلك ترميم الواجهات المنهترئة منها. كما أن صيانة السور ومصارف المياه بدورها تفتقر للعناية، وتتم معالجة حضرموت بضعفاً بطائرات «من دون طيار» كما تعرّف Drones في اليمن.

سلمي سمر الدمولوجي

رئيسة المهندسين في مؤسسة دوغن ومؤلفة لأبحاث عدة

حوال العمار في العالم العربي

مع الشكر للمهندسين في مؤسسة دوغن: عبد الله باغبان - علي ياسعد - عبد الرحمن بابكي، ولدبير إدارة الحفاظ على شبام، حسن عبيد

والإهتراء في بنيتها التحتية، وزاد عليه اضراب عمال البلدية والنقافة لإنقطاع مستحقاتهم. العام 2005، بعد زيارة إلى وادي حضرموت، اتخذت قراراً بتركيز العمل في وادي دوغن (المتفرع من وادي حضرموت)، وقمنا مع بعض الزملاء المهندسين هناك بإنشاء «مؤسسة دوغن للعمارة». وجاء التركيز على دوغن بسبب غنى الوادي معمارياً وبقاء الجزء الأكبر من النسيج المعماري في المدن والقرى وإزدهاره مقارنة بوادي حضرموت، فسوء الإدارة في شبام والفساد لدى المسؤولين في صنعا هدر معظم المخصصات المستحقة لشبام وترميم وسيتون، وهي أهم المراكز الدينية في وادي حضرموت. وهيئة الحفاظ على المدن التاريخية كانت الجهة المسؤولة مباشرة، إلا أن طاقمها وأفرادها أو ميزانيتها كانت غير جيدة أو مجدية.

شبام آنذاك كانت تتمتع بوجود مؤسسة التعاون الألمانية GTZ التي قامت بإنشاء «مشروع تنمية شبام الحضرية» الذي تال جائزة لأغا خان العام 2007. أما تريم فلاقت نصيبها من «التجديد» في عمارة مساجد عدة فهدمت وأعيد بناؤها بحجة «التوسعة»، على غرار مفهوم التوسعة السعودي الذي خضعت له كل من مساجد مكة والمدينة ومحيطها.

والعام 2011، حين تمّ اختيار تريم عاصمة إسلامية، قام وزير الثقافة آنذاك بصرف الملايين (يقال 200 مليون ريال، أي ما يعادل مليون دولار، وهو مبلغ ليس زهيداً للعمل به خاصة في ترميم مبانٍ في حضرموت)، من أجل ترقيع وتجصيل واجهات أهم المباني في تريم (دور الكفاف الشهيرة)، وأدى ذلك إلى جعلها فلا متبرجة من الخارج بالألوان الفاقحة، وأبقى على حالها مهترئة من الداخل بسبب إهمال الخمسين سنة الماضية، منذ أن أمست

والإنساني للمنطقة.

تم تأسيس «صندوق التنمية الاجتماعي» ليكون مؤسسة شقافة حتى تتمكن الدول الغربية المانحة من ادخار أموال المساعدات في تنمية اليمن الحضرية والريفية (وتولي مشاريع اجتماعية أو زراعية عدة مثل المياه والسود، أو تأهيل البنية التحتية... الخ) خاصة في القرى وخارج دائرة العاصمة صنعا. وقد تقلصت أعمال ومشاريع الصندوق وغاب بشكل شبه كلي عن رعاية أي من المشاريع المحلة (في حضرموت والمحافظات الجنوبية بشكل خاص)، وأفقر نشاطه على الحفاظ على معالم هامة وبارزة وإعادة تأهيلها المعماري (مسجد الجامع في صنعا أو الجامع الكبير)، أو أعمال أفراد المعماريين (مشروع ترميم مدينة اللاء التاريخية مثلا، الذي تم تقديمه لجائزة الأغا خان في الثارة الأخيرة العام 2013).

قائمة التراث العالمي لا تحمي

نجحت اليمن في ادراج ثلاثاً من مدنها في قائمة التراث العالمي: صنعا وشبام في بداية الثمانينيات، ثم لحقت بهما مدينة زبيد (الإسلامية)، وهذا بعد أن تم هدم وخراب الجزء القيم والأكبر من تراثها المعماري. ووضع المدن الثلاث اليوم مزر بدرجات. فصنعا تخضع للمخالفات والتجاوزات في الهدم أو البناء يومياً، بترخيص من السلطات المحلية وموافقته على تشويه شواهد معالمها ومبانيها المأهولة. وفي الأشهر الماضية، تم توجيه إنذار أخير بإخراج مدينة زبيد من قائمة التراث العالمي التي ترعاها اليونسكو (بينما تلقت صنعا، إنذاراً أولياً، لعدم اتخاذها إجراءات ميدانية للحدّ من التدهور المتواصل خلال العشرين سنة الماضية). أما شبام في حضرموت)، فمُنذ حصلت على جائزة الأغا خان العام 2007، عادت فنسيت وأهملت، وتراكم العبث

خروج للعرض العالمي ولم يعد إلى عدن، ويقال إن الصناديق موجودة في كراج دار أحد مسؤولي إدارة متاحف صنعا، والله أعلم).

مؤسسات بلا طائل وأهمال

المؤسسات كصندوق التراث، والصندوق الاجتماعي للتنمية»، يحتوي كلاهما على ميزانية ضخمة وفرتها الدول الأجنبية المانحة عبر سنين من الدعم والتغطية. يعمل هؤلاء بموجب منهج سياسي واجتماعي خاص، ويستغلون الوضع الإنشائي (أو الفراغ الدستوري الذي يمر به البلد) سياسياً واقتصادياً، تحت غطاء الفوضى التي أصبحت هي القاعدة، لجدولة وبرمجة المشاريع والميزانيات حسبما يروق لمصالحهم أو مصالح شركائهم. صندوق التراث، أنشئ لدعم وترميم مدن صنعا وشبام، وليس لدعوة المطربين والمثليين من القاهرة بشكل متواصل، مما يحجب أموال الصندوق عن صيانة صنعا ويبقي مدن اليمن التراثية العريقة وقرها.

كما تهمل الدولة كلياً وقطعياً الاهتمام بصيانة عمارة المدن الجنوبية وترميمها (أو ما يسمى بالحافظات الجنوبية)، وبالأخص حضرموت، أكبر محافظة في اليمن وأغناها اقتصادياً بالوارد، في حين أن شبة والشال ويقع وعن ما زالت تتمتع بقدر لا يستهان به من التراث المعماري العمارة العامة المصنوعة من المدر والحجر والقرق في مبانٍ متعددة الطبقات، أما عمارة عدن الكولونيالية التي أنشئت في فترة حكم الاستعمار البريطاني والعروبة بالمطالع الفكتوري (Victorian)، فهي على وشك الاندثار تحت طم الإهمال والاهتراء.

إن هذا التراث المخزون ليس مبنياً فقط، بل عربي وعالي، وهو البرهان أو الدليل المادي على التاريخ الحضاري

بينما تُواصل مدن الخليج الفاحلة شراء مشاريع «الثقافة» والتطوير المدني، بما فيها رموز العمارة العالية (من أمثال نورمن فوستر ورام كولهاس)، مروراً بعدد كبير من المعماريين النجوميين (Starchitects) والأقل شهرة أيضاً، يتابع أفراد (تجار) المؤسسات الخاصة والحكومية في الدول العربية (عبر شركائهم العقاريين أو المولين والمقاولين) بيع وشراء الأراضي، وهدم معالم المدن المعمارية (الثقافية والتراثية منها)، تلك العائدة إلى تراث حقيبة «عمارة الاستعمار» (Colonial) أو مبانٍ أخرى لحقتها في الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن الماضي، وأصبحت نادرة، وهي مميزة معمارياً بكونها تمثل أفضل نماذج العمارة الحديثة، مقارنة خاصة بنتاج العقود الثلاثة الأخيرة (الثمانينيات إلى الآن).

فدول مثل العراق ولبنان ومصر منهكة بدرجات متفاوتة في إزالة هذه العمارة والأشجار والحداث المحيطة ببيوتاتها ومبانيها الربية، وتوسعة رفق البناء لفسح المجال للمضاربة وإنشاء هياكل سيئة التصميم أو خالية منه، ومختلفة عن مفهوم تفاعل البيئة والمدينة وتآلف أو توافق نسيجها الحضاري.

أما مفهوم التخطيط المدني، والالتزام بقوانين الإنشاء ومراعاة مكونات الحي (أو الشارع) المحيط، فلقد سقط مع نقص الوعي والثقافة والتعليم، أو الذوق، عند أصحاب المشاريع الجملة. أيضاً مع توظيف الأراضي للمشاريع التي تجلب أكبر قدر من الاموال بغض النظر عن الحفاظ على الهوية المعمارية لكل بلد عربي.

بيروت تنوق للتشبه بدبي!

والجمل بل التخريب (لأن ما يتم عمله الآن هو تخريب مع سابق الإصرار بهدف الحصول على الاموال) في العالم العربي، يتسم بعدم احترام أي معلم أو حديقة أو مؤسسة تخصص المصلحة العامة.

ويتفشى التهاوي بالفساد لدى أفراد في الدول العربية، وخاصة الرومقنين منهم والقائمين على مناصب حساسة في تطوير المدن، مثل وزارة البيئية والمياه والانشاءات... الخ. وفي غياب المسائلة، فإن الوضع السائد هو استمرار البناء الاستهلاكي والتخريب المدني. وقد أصبحت مدن مثل بيروت تنوق إلى التشبه بدبي أو الدوحة. فاي مستقبل حضري هذا!

أهمية اليمن

اليمن هو أهم بلد عربي في الجزيرة العربية بميعار تفوقه في مخزونه العمراي وتاريخه الثقافي على باقي دول الخليج قاطبة (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين...). والإهمال الذي تتعرض له العمارة اليمنية في احياء ومدن صعدة أو صنعا (على سبيل المثال لا الحصر) ليس ناجماً عن حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي فقط، بل هو يحصل بسبب ضلوع مؤسسات رسمية في أعمال المخالفات (الهدم أو البناء)، وتجاوز قوانين الحفاظ على التراث المعماري والاشتراك في تخريب، أو التشجيع على تشويه العمارة، والعلاقة القائمة بينها وبين النسيج المحيط بها.

ويترجم القوانين والمؤسسات أو الصناديق التي يتم وضعها لدعم العمارة، فإن اصحاب المناصب وموظفي الدولة بدرجات مختلفة، منشغلون في المكاسب المادية والمناصبية، أو في السعي لتأمين المستحقات للموظفين، ومتحف عن التاريخي ومدن نموذج على ذلك، فلي مدي سنين طول، جرى تهميشه وإهمال المبنى وصيانة مرفقاته أو تأمين أمن وسلامة التحف والآثار الموجودة فيه. وكأنا عن مدينة نائية وتحققها لاستحقاق الدعم والاهتمام، ولولا إدارة الكثورة وجاء باطلون التي تستمر دون كلل بالصرف من معاشها على أبسط المتطلبات والمتفرقات، ودفع فاتورة الكهرباء، لكان هذا التحف انتهى أمره، وتفرقت باقي تحفه الخمينية (بعضها تمت سرقتها فعلاً، والبعض الآخر

سوريون وحلم الهروب

لم تعد سفارات الدول الأوروبية تتسع لجموع الشباب السوريين الذين دفعتهم الظروف المساوية الحالية نحو الهروب، والأمل بحياة جديدة في الغرب، أصبح مالوفا في لبنان مشهد طوابير الشباب الواقف على أبواب سفارات ألمانيا والنرويج والسويد وإسبانيا، إضافة إلى كندا وأميركا، وبين ذراع كل واحد كومة من الأوراق. وكثافة الوافدين، قامت بعض السفارات بنقل ملفات السوريين من لبنان إلى سفاراتها في عمان، مثل النرويج والسويد وسويسرا، التي لم تعد تستقبل إلا أوراق فلسطينيي سوريا في لبنان، أما السوريين فليعلم تقديم طلبات الفيزا في سفارات هذه البلدان في الأردن.

ظروف اللجوء الجيدة في دول الشمال الأوروبي وخاصة، التي عادة ما تمنح إقامة مؤقتة أو دائمة للإلاج، إضافة للضمان الصحي وراتب شهري وتأمين سكن لا سيما للعائلات، جعلتها قبلة السوريين الأولى. وبالمقابل، تزايد الصعوبات والتشديد في شروط قبول منح تأشيرات الدول، وكثيراً ما يتم رفضها رغم تقديم كل الأوراق المطلوبة. وهذا ما حمل الكثيرين على التقدم إلى دول يجود من الأسهل الحصول على تأشيرة الدخول إليها مثل اليونان وإيطاليا وإسبانيا، والتي أيضاً ما عادت تمنح إلا فيزا خاصة للدخول لأراضيها، دون تأشيرة «شغنغ» التي تحول زيارة باقي دول أوروبا. وبالرغم من هذا، فأغلب السوريين الذين يصلون إلى إحدى دول الجنوب الأوروبي، سرعان ما يستقلون باصاً أو قطارات للوصول إلى إحدى الدول في الشمال، مع أن احتمالات كشفهم من قبل شرطة الحدود كبيرة، حيث عكزت إجراءات التفتيش بعد الحرب الجارية في سوريا. فوفقاً لإتفاقيه «دبلن» حول اللاجئين، يحق لأي دولة أوروبية إعادة الشخص طالب اللجوء على أراضيها إلى الدولة الأوروبية التي منحتها «الفيزا»، وعلى أية حال، وفي أسوأ الظروف، فلا يتم إجبار تقديم شخص على العودة إلى سوريا. وقد

عبيد حيدر

كاتبة من سوريا

مع الهواتف الذكية جداً: وداعاً للحيرة



عبيد حيدر

كاتبة من سوريا



أعلنت شركة «عباد الرحمن» المصرية للهواتف المحمولة عن تطبيقها الأحدث والذي تتوقع أن يحدث نقلة في عالم الأندرويد بدءاً من الشهر القادم. التطبيق بعنوان «بوليتيكال انالاب»، ويقدم التحليل السياسي الصحيح لأي مكان يجول فيه المستخدم في أنحاء العالم. وصرح مدير الشركة بأن التطبيق الجديد لن يجعل من التحليل السياسي أمراً ذا بال، وأن عصر الحيرة السياسية قد انتهى للأبد: «لو الوضع كان متحكراً في بلدك، أو حتى ماشي في بلد مش عارف إيه اللي بيحصل فيه، استمتع بتطبيقنا الأحدث واعرف معانا إيه الرأي السليم في اللي بيحصل».

ينطلق التطبيق الجديد من فكرة فلسفية مفادها أن لا شيء صالحا على كوكب الأرض، لأنه ليس هناك يوتوبيا في علنا، وأن الأمور تمضي دائماً من سيئ إلى أسوأ. لذا فهناك خانة «تقييم الوضع»، هذه الخانة تبدأ من اللون الأبيض، الذي يتحول إلى الدكنة مع الوقت، وذلك حتى يصل للون الأسود الكامل بعد الفين وخمسةة عام، ويجوار ذلك توصيفات مكتوبة بجميع اللغات المعروفة، تبدأ من «رائع وممتاز جداً»، وصولاً إلى «خراب كامل»، وتتم التوصيفات بعدد من المراحل البيئية، مثل «رائع ولكن ليس ممتازاً جداً»، «ممتاز جداً مع بعض التشوشات الفكرية»، «معتدل تماماً لدرجة أنه محير»، «خراب غير كامل»، «خراب كامل لكن ما زال هناك أمل لا ننصح بالاعتماد عليه».

كما يتيح التطبيق الجديد الاستفسار عن أهلية أشخاص بعينهم لحكم البلد، وهذا التطبيق مفيد في حالة التصويت السياسي في الانتخابات. ويتم عبر كتابة اسم الشخصية المراد البحث عنها، ونشاطها العام. يتمكن التطبيق من تقديم الرؤية السياسية الشاملة للشخصية محل الحديث، وذلك عبر عدد من البديهيات، أولاً: الشخص العامل بالجال الفني أو الثقافي هو شخص منشغل بالأدور الفكرية وغير قادر على إدارة الممارك السياسية ولا ننصح بالاعتماد عليه. ثانياً: الشخص العامل في مجال المال، سواء كان يملك نصف أسواق الكرة الأرضية أو ليس لديه سوى محل بقالة، هو شخص بيروقراطي وليس عنده خيال ولا ننصح بالاعتماد عليه. رابعاً: الشخص السياسي هو شخص يطمح في الحكم وبالتالي لا ننصح بالاعتماد عليه. خامساً: الشخص الذي بلا نشاط سياسي هو شخص غير مؤهل للحكم لأنه بلا خبرة ولا ننصح بالاعتماد عليه.

هذا ويتوقع مدير الفرع أن تنتهي الحيرة السياسية التي ميزت علنا على مدار القرون الماضية فور طرح التطبيق الجديد في بداية الشهر القادم.

9 مواطنين عرب من أصل أكثر من 100 ألف من أنحاء العالم تقدّموا بطلب للتطوع بالقيام برحلة إلى المريخ بلا عودة في أيلول / سبتمبر 2022، من ضمن مشروع «مارس ون» الطامح إلى «إيجاد أرض جديدة للبشر في المجموعة الشمسية». صاحبة المشروع شركة هولندية تعمل في مجال أبحاث العلوم والفضاء.

حلم ..

نضال أبو عون / فلسطين



غاب الملك! هل تمزحون؟

الله كلي القدرة، يسمو على عرشه بعيداً في السماوات، ولا يجرو مؤمن أبداً على التذمير أو على التساؤل حول غيابه / حضوره. على العكس من ذلك، فإن طبيعته غير المادية هي ما يصنع وجوده الكلي، إذ يفترض به أنه يتحكم بكل شيء، ويدير كل الأمور، ويسيطر عليها.

العلاقة مع الملك

تجدد العودة إلى صورة الله تلك، وإلى العلاقة الحميمة التي برعاها مع المؤمنين به، بهدف طرح السؤال المناسب حول الملكية في المغرب والعلاقة مع الملك.

ليس سرا أن الملكية في المغرب تابعة من الحق الإلهي. الملك لا يشبه القادة الآخرين، الخارجين من صناديق الاقتراع، أو من ميدان معركة عسكرية جديدة، للملك في المغرب طابع سماوي، وهو يعيش في وسط آخر، محاط بالغموض. إن مجمل منطق العلاقة التي تربطه برعاياه متشعب بهذه الخاصية، وللمفارقة، فإن البعد والقرب معا هما مفتاح تلك العلاقة.

الملك السابق المتعالي والصارم

في ظل حكم الملك الحسن الثاني، اعتنى البروتوكول كثيرا بتلك الصورة عن الملك المقيم في الأعلى، والذي يسمو عن النقاشات السجالية، البعيد، وذو الوجه المثلق عن أي علامة ضعف، هو في قصوره ويحكم البلاد عبر محطات ثابتة فغلبا، ويدير الأمور من خلال شبكة من الوسطاء، كالله الأب مع رسله، وعندما يخرج على رعاياه، فهو دائما يولد صورة قيضة صلبة، أكان خلال ظهوره تلفزيونياً أو لدى قيامه بجولات على المناطق. وتندرج هذه الجولات في إطار تقاليد «الحركة»، عدا أن وسائل النقل باتت حديثة، ولم تعد وسائل التواصل السريع تترك مكانا لرواج خطابات انفصالية كانت في الماضي تتغذى من الشائعات بسبب بُعد السلطة. الملك موجود، أكان على ظهر حصانه، أو في العربة، أو على أثير الراديو أو على التلفزيون. فهو هنا، ويضع بدقة قواعد نظام القيادة، وحضوره الجسدي أمر حيوي، على الأقل بالصورة، فيجدر به مل الشهد غير المطهر بالكليل يبد من بقايا التمرد. الحيز السياسي هو موضوع صمت محكم، والنقد الذي الخارج عن النظام لا يميز إلا من خلال قنونات محددة يمكن تكميمها في التوقيت المناسب. يعيش الحقل السياسي توازناً غير مستقر، لكن لكل طرف مكانه، والملك هو القائد الذي يهيم طيفه على المشهد.

الملك السابق المتعالي والصارم

في ظل حكم الملك الحسن الثاني، اعتنى البروتوكول كثيرا بتلك الصورة عن الملك المقيم في الأعلى، والذي يسمو عن النقاشات السجالية، البعيد، وذو الوجه المثلق عن أي علامة ضعف، هو في قصوره ويحكم البلاد عبر محطات ثابتة فغلبا، ويدير الأمور من خلال شبكة من الوسطاء، كالله الأب مع رسله، وعندما يخرج على رعاياه، فهو دائما يولد صورة قيضة صلبة، أكان خلال ظهوره تلفزيونياً أو لدى قيامه بجولات على المناطق. وتندرج هذه الجولات في إطار تقاليد «الحركة»، عدا أن وسائل النقل باتت حديثة، ولم تعد وسائل التواصل السريع تترك مكانا لرواج خطابات انفصالية كانت في الماضي تتغذى من الشائعات بسبب بُعد السلطة. الملك موجود، أكان على ظهر حصانه، أو في العربة، أو على أثير الراديو أو على التلفزيون. فهو هنا، ويضع بدقة قواعد نظام القيادة، وحضوره الجسدي أمر حيوي، على الأقل بالصورة، فيجدر به مل الشهد غير المطهر بالكليل يبد من بقايا التمرد. الحيز السياسي هو موضوع صمت محكم، والنقد الذي الخارج عن النظام لا يميز إلا من خلال قنونات محددة يمكن تكميمها في التوقيت المناسب. يعيش الحقل السياسي توازناً غير مستقر، لكن لكل طرف مكانه، والملك هو القائد الذي يهيم طيفه على المشهد.

ملك ضروري وقريب من الناس

ضعف القرار الحكومي ولاعبه الجذد هو العنصر الجديد. إن الطبقة السياسية غائبة عن القرار لأنها مؤلفة من نخبة متردية وبلا أفي، مفتحة ومتركة لسيرها، وتتعاظم مع نفسها على اعتبار أنها يتيمة عندما ينتقل الملك إلى قصر أغادير. ومنذ بداية عهده، أخذ الملك محمد السادس مسافة، وأظهر نوعاً من الخفر حيال الممارسة المتباهية للسلطة. وهي ملاحظة يصعب التشكيك بها، واليوم، تسمح له قوته بالتنقل كيفما يشاء، فلا شيء يتحرك من دون إرادته. ولكن ضغط الأحداث، وأنماط عمل الطبقة السياسية والتماساتها، أعادت العمل بطقوس بروتوكولية كان قد بدأ، خلال السنوات الأولى لحكم محمد السادس، أنها في طريقها نحو النسيان.

ومن الأمور التي يمكن استخلاصها من المشهد الحالي، هو غياب الطبقة السياسية الحاكمة بسبب وضعيتها القاصرة التي تجعلها باحثة دوماً عن معلم وصي عليها. إن حراك القادة الجذد في طول البلاد وعرضها، يهدف بالتحديد إلى تصويرهم وكأنهم موجودون بالفعل، لكن ذلك مجرد وهم، فمسرح الدمى لا يمكنه أن يعمل بنفسه، وبينوكيو بحاجة دائماً لمعلمه ليبيعه وفقاً على رجليه ولكي يعظه عند الزوم.

محمد الناجي

مؤرخ وأستاذ السوسيولوجيا الاقتصادية في جامعة محمد الخامس، الرباط

arabi.assafir.com

يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
- تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي - Assafir Arabi
- تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

بحر من ذاك؟



ميناخيم كاهانا. أ ف ب



ميناخيم كاهانا. أ ف ب



عوديد باليتي. أ ب

بمناسبة عيد
القطر، منّت
السلطات
الإسرائيلية على
«عشرات آلاف»
الفلسطينيين من
الضفة الغربية
بالدخول بأذونات
خاصة الى تل
أبيب والاستمتاع
بالبحر، للمرة
الأولى في حياة
بعضهم. هنا
البهجة...
القصيرة.

الدراسة في جامعة حلب ضحية الحرب

منذ بداية الحراك الثوري خرج العديد من طلاب جامعة حلب إلى شوارع المدينة حاملين أعلامهم وحتاجهم، يهتفون للحرية وإسقاط النظام السوري. لكن مع دخول مدينة حلب الثورة المسلحة ودائرة القصف والتجهير في آب / أغسطس 2012، أصبح العام الدراسي (2012-2013) ضحية إضافية. فبيض الطلبة عاني النزوج والبعض فضل الانضمام إلى كتائب «الجيش الحر»، وبعضهم عاني الملاحقة الأمنية مما اضطره لمغادرة البلاد.

لوائح العلامات التي صدرت بعد الامتحانات النهائية هذا العام التي اختتمت في منتصف تموز / يوليو تشير إلى نسب غياب تعدت الثلاثين بالمئة في معظم الكليات. في كلية الطب البشري تغيب 980 طالباً من أصل 3215 طالباً مسجلاً، أي ما يعادل 30.5 بالمئة. أما في كلية الصيدلة، فغاب 626 طالباً من أصل 1695 طالباً وهي نسبة غياب تعادل 37 بالمئة. وفي كلية الهندسة المعلوماتية بلغت نسبة الغياب 872 من أصل 2321 طالباً مسجلاً أي بنسبة 37.6 بالمئة...

فؤاد وهو طالب في كلية الهندسة الميكانيكية غادر البلاد وهو في سنته الثالثة وكان من المفترض أن يتخرج هذا العام. كان فؤاد من مؤسسي «تنسيقية جامعة الثورة» واعتقل في بداية الاحتجاجات العام 2011 ثم أطلق سراحه، ومن بعدها غادر إلى المملكة العربية السعودية في تشرين الثاني / نوفمبر من العام نفسه ولكنه يعيش هناك حالياً عاطلاً عن العمل ومقتطعاً عن الدراسة...

من مدونة the Damascus bureau السورية (7 آب / أغسطس 2013)
http://www.damascusbureau.org

غرّة: قصص من قاع المدينة

«سيقول البعض: «لماذا الآن؟»، سيقول البعض: «ما الغاية وراء ذلك؟»، وإن كنت - حقاً - ومن قلبي - لا أبالي بالسؤال الأول، فإن إجابتي عن السؤال الثاني هي «الصدمة»: فانا لا أكشف سراً حين أقول إن مجتمعاتنا العربية مليئة عن آخرها بمظاهر تشبه قانوني وميشي وجسدي، وإن الغوص في «قاعها» سيجعل المرء يشيب، من الداخل والخارج، قبل أوانه، وإن ثمة قرأراً سلطوياً سائداً بأن نحيا في مجتمعاتنا هذه من خلال «ثقافة التغطية» والتعلمي عن كل هذا الظلم والاصواب. ولأن المجتمعات العربية كبيرة، فإن «غرّة»، المدينة ذات الكثافة السكانية الأعلى في العالم، ستكون حجر زاوية هذا المقال ومحط تركيزه، لعل الوعي الصادم ببعض ما يحصل فيها يكون خطوة أولى على تغييره.

تحكم التنزاعين في مسائل الزواج والانفصال، في غرّة، قوانين أهنتها قانون الأحوال الشخصية 1976 وقانون حقوق العائلة 1954. هذه القوانين التي لا تحفي على العارفين والعاملين في السلك القضائي بؤسها وخروجها عن السياق وافتقادها روح العدالة وظلمها المؤسساتي، والمقصود للمرأة هي التي تنظم العمل القانوني، واللجوء إلى المحاكم، في السواد الأعظم من حالات الاختصاص بين أي زوجين مقيمين في قطاع غرّة. ينسحب هذا الأمر، بطبيعة الحال، على الضفة الغربية التي لا يبدو الميكانيزم القضائي فيها أفضل حالاً وقد استوردت مواد وقوانينه، في سوادها الأعظم، من الأردن؛ بلد جرائم الشرف.

من مدونة «سيرة لاجئ» الفلسطينية (3 آب / أغسطس 2013)
http://m282.wordpress.com/

مدونات

المكتبة: مارد يأبى الخروج

«في قلب البيت، في أوسع غرفه وأكثرها حيوية، على امتداد 30 متراً مربعاً أو يزيد، تتسلق مكتبة العائلة الجدارين الشمالي والشرقي، حتى لتبدو دعامة البيت الفعلية، واعتقدنا كذلك مبنين ومعينين... تتسلق مغطية كل الفراغات، وتتدلى عنقافيد الرفوف على اختلاف أحجامها وألوانها. كبرت على أعتابها، متخذة دور أمينتها ولم يعهد لي أحد بذلك، وكبرت وتحسنت هي الأخرى على مرأى مني، زادت قطوفها، وتبدلت بالخشب الأبيض المصقول دعاباتها بعد أن كانت معدة من صافح معدنية، تتحلب كثيراً من الحذر، إذ أن أدنى جرح منها يعادل سكيناً مشحوناً. أذكر أنها استقرت برمتها في غرفتي، كان هذا قبل تسع سنوات، تحوطني من كل اتجاه، وتبقى مساحة صغيرة تحت النافذة لسريري، ألقتها بالنظر، فبت أدرك أن أبي تناول كتاباً ما منها، وحفظت ترتيب الكتب فيها لولياً.

عرفت لاحقاً، أن الكتب لا تصير خيالية ومغرية وهي مسجاة على الرفوف، إنها ساكنة مصمتة، إلى اللحظة التي يتأشرها العيون ومن خلفها الأقدمة».

من مدونة «مجاز» الأردنية (11 آب / أغسطس 2013)
http://khadijah.blogspot.com/2013/08/1.html